Mada | مـدى
المركز السوري لدراسات الرأي العام

رفع العقوبات الأميركية والأوروبية المفروضة على سورية
قراءة في الأسباب والمبررات

أحمد مراد

www.mada-sy.net

المحتويات

مقدمة

السياق التاريخي للعقوبات على سورية

بين العقوبات الأمريكية والأوربية

فئات العقوبات الأوروبية على سورية

مبررات العقوبات وتخفيفها

تعليق جزئي ثم كلي العقوبات الأوروبية

في الأسباب الدافعة لرفع العقوبات

خلاصة

مقدمة

منذ بداية الثورة السورية، منتصف آذار/ مارس عام 2011، اعتمد الاتحاد الأوربي نظام عقوبات شامل ضد سورية، نتيجة الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها نظام الأسد ضد المدنيين، وفي شهر أيار /مايو من العام ذاته، أصدر الاتحاد الأوروبي إجراءات شملت قيودًا واسعة النطاق على التجارة والقطاع المصرفي والأسلحة، وتجميد الأصول، وحظر سفر شخصيات محسوبة على نظام الأسد؛ ارتكبت انتهاكات بحق المدنيين.

ومع سقوط نظام الأسد، فجر 8 كانون الأول/ ديسمبر عام 2024، ومع التحرك السياسي والدبلوماسي للإدارة السورية الجديدة على المستوى العربي والدولي؛ أعلن الاتحاد الأوروبي في شباط/ فبراير من العام الجاري 2025، تخفيف العقوبات عن سورية على مبدأ خطوة بخطوة. ووافق على رفع معظم العقوبات الاقتصادية المتعلقة بواردات النفط والقطاع المصرفي والاستثمار والسلع الفاخرة، بهدف تسهيل التعافي الاقتصادي والاستقرار في سوريا. مع الإبقاء على عقوبات حظر الأسلحة وقيود تكنولوجيا المراقبة وتجميد أصول أفراد مرتبطين بالنظام السابق.

وكان وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي قبل ذلك، قد اتفقوا في يناير/ كانون الثاني الماضي، على ما أسموه "خريطة طريق" لتخفيف العقوبات على سورية بدءًا بقطاع الطاقة، التي فرضت في عهد الرئيس المخلوع بشار الأسد. وأوصى دبلوماسيون من دول التكتل البالغ عددها 27 باتخاذ إجراءات سريعة تجاه تعليق القيود في قطاعات مثل الطاقة والنقل، لدعم بناء الدولة الجديدة وتخفيف معاناة السوريين.

وحتى أيار/ مايو الجاري 2025، انصبت جهود الدولة السورية على تخفيف العقوبات، وذلك عبر تكثيف الجهود الدبلوماسية المتواصلة، كان أبرزها لقاء الرئيس "أحمد الشرع" بنظيره الفرنسي، ثم لقاءه بالرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" وولي العهد السعودي "محمد بن سلمان"، على هامش فعاليات المنتدى الاستثماري السعودي الأمريكي في العاصمة السعودية "الرياض"، وذلك بعد يوم من إعلان الرئيس الأميركي قرار رفع العقوبات الأمريكية عن سورية، بهدف منح الإدارة السوية "الفرصة"، مؤكدًا أن إدارته اتخذت الخطوة الأولى لتطبيع العلاقات مع دمشق، في خطوة اعتبرها محللون اقتصاديون تحديًا كبيرًا، خاصة في الحالة السورية، نظرًا لتعدد الإجراءات التي تعزلها عن النظام المصرفي الدولي، وتمنع العديد من الواردات الدولية. ولاحقًا، بتاريخ 20 أيار / مايو، أعلن الاتحاد الأوروبي رفع العقوبات عن سورية.

السياق التاريخي للعقوبات على سورية

شكل تورّط الحكومة السورية في التخطيط لتفجير طائرة إسرائيلية في مطار هيثرو الدولي في لندن، مُنطلقا لفرض العقوبات البريطانية على سورية عام 1986. وعزز ذلك تورّط النظام السوري في التخطيط لهجوم استهدف ملهى ليليًا يرتاده جنود أمريكيون في برلين الغربية في العام ذاته، وفي سلسلة هجمات استهدفت باريس بين عامي 1985- 1986.

بدا القادة الأوروبيون مترددين في اتباع نهج عقابي مع سورية. وهو الأمر الذي تعزوه بعض التحليلات إلى الدور الذي كان يؤديه الرئيس السوري، حافظ الأسد، في إطلاق سراح رهائن غربيين كانوا مختطفين في لبنان، الذي كان يعيش وقتها حربًا أهليةً طاحنةً. في النهاية، اتفق الأوروبيون على فرض عقوبات محدودة للغاية على سورية، تضمنت حظر إبرام صفقات جديدة لبيع الأسلحة معها، وإلغاء بعض المساعدات التي كانت مخصصة لها.

وشهد مايو 2011 اعتماد نظام عقوبات أكثر شمولًا وصرامة من قبل الاتحاد الأوروبي، يحظر بشكل خاص تجارة السلع التي يمكن استخدامها لقمع السكان المدنيين، أُدخلت تدابير إضافية في كانون الثاني/ يناير2012، استهدفت قطاعات الطاقة وتوريد الأسلحة والقطاع المالي والتعدين، وبحلول يونيو 2012، وسع الاتحاد الأوروبي هذه العقوبات لتشمل حظرًا على تجارة السلع الفاخرة وتعزيز القيود على قطاعات الأسلحة وإنفاذ القانون ومراقبة الاتصالات، تم تمديد نظام العقوبات عدة مرات، حيث أعلن الاتحاد الأوروبي في مارس 2021، أن العقوبات ستظل سارية حتى يبدأ التحول السياسي في سورية، وتم تمديدها لمدة عام آخر في 31 مايو 2022.

أصبحت العقوبات منذ إقرارها أداة مركزية ومستدامة للسياسة الخارجية، تهدف إلى إحداث تغيير سياسي جذري ومساءلة عن حقوق الإنسان. هذا التحول من التدابير العقابية المؤقتة إلى أداة قسرية أكثر رسوخًا أظهر التزامًا أقوى واستدامةً أكثر بأهداف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

بين العقوبات الأمريكية والأوربية

يعود تاريخ العقوبات الأمريكية على سورية إلى ديسمبر 1979 عندما أُدرجت سوريا على قائمة "الدول الراعية للإرهاب". وجاء القرار وقتذاك نتيجة الدور العسكري السوري في لبنان، واستند إلى دعم سورية لجماعات مسلحة مثل حزب الله، وترتب عليه حظر توريد الأسلحة وقيود مالية صارمة، خاصة بعد التقارب مع الثورة الخمينية في إيران من العام ذاته.

وشهدت العقوبات الأمريكية مراحل أخرى، ففي أيار/ مايو 2004، اعتمد تشديد العقوبات عبر الأمر التنفيذي 13338 وتطبيق قانون محاسبة سورية 2003، وذلك بسبب مخاوف من أسلحة الدمار الشامل، ودوافع أخرى، منها استمرار دعم الإرهاب والوجود العسكري في لبنان.

تصاعدت وتيرة العقوبات الأمريكية مع اندلاع الأزمة السورية، ففي نيسان/ أبريل 2011، صدر الأمر التنفيذي 13572، تبعه في أيار/ مايو 2011، الأمر رقم 13573، لاستهداف بشار الأسد مباشرة، ثم في آب/ أغسطس 2011 الأمر 13582 لحظر ممتلكات الحكومة، وشملت العقوبات وفق ذلك الأمر، تجميد الأصول، وحظر الاستثمارات، ومنع الخدمات، وذلك بهدف تجفيف مصادر تمويل النظام السابق ودفعه للتغيير.

تميز النظام الأمريكي في العقوبات بمستوى أعلى من الصرامة، ما ساهم في عزلة النظام السوري وتفاقم الأزمة الاقتصادية. وامتازت العقوبات الأمريكية بطابع استثنائي، حيث شملت تأثيرات تمتد إلى الأطراف الثالثة عبر ما يعرف بـ "العقوبات الثانوية"، وفرض حظر شبه كامل على مختلف أشكال التعاملات، ومنع كافة المعاملات التجارية والمالية تقريبًا مع سورية، وحظر تصدير السلع والبرمجيات والخدمات الأمريكية، مع استثناءات ضيقة للمساعدات الإنسانية.

ولاحقا، في عام 2020، شهدت العقوبات الأمريكية تطورًا نوعيًا مع دخول "قانون قيصر لحماية المدنيين في سورية" حيز التنفيذ، حيث توسع نطاق العقوبات الثانوية بشكل كبير، وشمل الكيانات والأفراد الأجانب المتعاملين مع نظام الأسد، وركزت العقوبات بشكل خاص على قطاعات البناء والطاقة والدعم العسكري، وهدفت إلى منع أي جهود إعادة إعمار قد تستفيد منها بقايا النظام.

تلك الطبيعة المتدرجة والمتصاعدة للعقوبات الأمريكية، اتسمت بكونها أكثر شموليةً وتأثيرًا مقارنة بنظيرتها الأوروبية، مع تركيز خاص على عزل النظام دولياً، ومنع أية محاولات لإعادة إعمار البنية التحتية دون تحقيق انتقال سياسي حقيقي.

بعد سقوط نظام بشار الأسد، أعلن الرئيس دونالد ترامب في 13 مايو 2025 أن الولايات المتحدة سترفع العقوبات عن سورية، بهدف منح السوريين فرصة. ومع ذلك، ذكر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية مايكل ميتشل بعدم وجود جدول زمني محدد لرفع جميع العقوبات، مشيرًا إلى أن بعضها، وخاصة تلك التي سنها الكونغرس، مثل قانون قيصر، تتطلب خطوات إجرائيةً وتشريعيةً معقدةً لإلغائها، على عكس الأوامر التنفيذية التي يسهل تعديلها. وأصدرت وزارة الخزانة الأمريكية ترخيصاً عاماً (GL 24) لتخفيف القيود على المعاملات مع المؤسسات الحكومية، وإمدادات الطاقة، والتحويلات الشخصية. لكن العديد من العقوبات القطاعية والمالية الأخرى، بما في ذلك قيود التصدير، لا تزال قائمة، ولم تقدم الحكومة الأمريكية إرشادات عامة واضحة بشأن شروط رفع العقوبات الإضافية، لكن في الوقت ذاته، يملك الرئيس الأمريكي صلاحية وقف تشريعات سنها الكونغرس لمدة 6 أشهر، وتبدو هذه المدة كافيةً لإزالة كافة العقوبات عن سورية.

فئات العقوبات الأوروبية على سورية

يمكن تقسيم العقوبات الأساسية للاتحاد الأوروبي على سورية إلى ثمان فئات، هي:

1. قيود على المساعدات الحكومية الرسمية، حيث فرض الاتحاد الأوروبي أنواعاً مختلفة من القيود على المساعدات الحكومية الرسمية.
2. حظر تصدير الأسلحة إلى سورية واستيرادها منها.
3. حظر تصدير سلع معينة إلى سورية، ومن السلع التي يشملها حظر الاتحاد الأوروبي على الصادرات إلى سوريا المعدات والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها لممارسة القمع الداخلي في سوريا، ووقود الطائرات النفاثة، وبرمجيات التتبّع والمراقبة، والمعدّات المستخدمة في صناعة النفط والغاز في سوريا أو التي تستخدمها ال شركات المملوكة من قبل سوريين في الخارج والعملات الورقية والمعدنية الموفّرة لمصرف سوريا المركزي، والذهب، المعادن النفيسة،
4. حظر استيراد سلع سورية محددة كالنفط والذهب والممتلكات الثقافية أو الاتجار بالقطع الفنية السورية
5. القيود المالية والاستثمارية على قطاعات النفط والغاز، ومشاريع توليد الطاقة، توفير التمويل التجاري لغرض التبادل التجاري مع سوريا، وحظر القروض الجديدة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وحظر إصدار وشراء السندات الحكومية، وحظر

افتتاح المصارف السورية لفروع جديدة لها في الاتحاد الأوروبي، وحظر توفير تأمين للحكومة السورية والشركات المملوكة من قبل الدولة.

6. عقوبات على الحكومة السورية، تشمل تجميد أصول الحكومة السورية في أوروبا، وبشكل أوسع منع الشركات الأوروبية من التعامل مع الحكومة السورية. تشمل هذه العقوبات أيضًا عقوبات محددة الهدف ضد عدة كيانات تابعة للحكومة السورية، كوزارات متعددة، ومصرف سوريا المركزي، وعدة شركات مملوكة من قبل الدولة.
7. عقوبات على شخصيات وكيانات، تشمل مسؤولين حكوميين، وقادة عسكريين وسياسيين وقادة ميليشيات، وشركات الأعمال، ورجال الأعمال الموالين للحكومة،
8. قيود السفر على شركة الخطوط الجوية السورية والأفراد والكيانات الخاضعة للعقوبات.

مبررات العقوبات وتخفيفها

فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على النظام السوري السابق، ووسعها لاحقًا على مسؤوليه وهيئاته بسبب جرائم الحرب والانتهاكات الحقوقية التي ارتكبها بحق المدنيين، وكان الهدف من تلك العقوبات منع الحكومة السورية من استخدام العنف ضد المحتجين المدنيين. وبعد سقوط النظام السوري، قرر الاتحاد الأوربي تعليق العقوبات كجزء من جهود دعم الانتقال السياسي في سورية، والدفع نحو تعافي الاقتصاد وإعادة الإعمار وضمان الاستقرار. وطالب الرئيس السوري أحمد الشرع من قصر الإليزيه، خلال لقائه بنظيره الفرنسي- برفع العقوبات الأوروبية عن الشعب السوري والنظام الجديد في سورية، على اعتبار أن تلك العقوبات تستهدف نظامًا أصبح من الماضي، وشدد على فتح صفحة جديدة من العلاقات السورية الأوروبية، بهدف دعم التنمية في سوريا التي أنهكتها سنوات من النزاع والتهجير أدت إلى دمار البنى التحتية، وأصبحت بلدات بكاملها غير قابلة للسكن، وتضررت المدارس، والمستشفيات، والطرقات، ومنشآت المياه، وشبكات الكهرباء، وأكثر من 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، 13 مليون منهم على الأقل – أكثر من نصف السكان – لا يستطيعون الحصول على الغذاء الكافي أو تحمل تكاليفه.

ومن المتوقع أن تتخطى احتياجات إعادة الإعمار 250 مليار دولار أمريكي، وهي تشمل البنى التحتية، والخدمات الأساسية، وتعافي الاقتصاد، وتحسين نظام الرعاية الصحية، الذي

يعاني من تدهور كبير، إذ أن أكثر من نصف المستشفيات خارج الخدمة، فضلًا عن نقص حاد في المعدات الطبية وغيرها من الموارد الضرورية، إضافةً إلى تضرر البنية التحتية للمياه، يضاف لذلك أزمة تعليم، مع تضرر أو دمار أكثر من 7 آلاف مدرسة ووجود أكثر من مليوني طفل خارج المدرسة. وقدرت خسائر سورية بسبب الحرب والعقوبات بـ 400 مليار دولار. فيما بلغ حجم الديون ما بين 20 و23 مليار دولار معظمها في شكل قروض ثنائية، إلا أنها قد تكون أعلى بكثير نظرًا لأن الحكومة السورية الجديدة قد تواجه مطالبات من إيران وروسيا بمبلغ يتراوح بين 30 و50 مليار دولار.

تعليق جزئي ثم كلي العقوبات الأوروبية

مر تعليق العقوبات الأوربية بمرحلة التعليق الجزئي، ففي 24 شباط / فبراير 2025، قرر الاتحاد الأوروبي تعليقًا جزئيًا للعقوبات على سورية بهدف تشجيع انتقال شامل، وتسهيل الإغاثة الإنسانية، والتعافي الاقتصادي، وإعادة الإعمار والاستقرار، ومساعدة عودة المواطنين السوريين. شمل القرار تعليق العقوبات عن صناعة الطاقة السورية، بما في ذلك إلغاء الحظر على استيراد النفط الخام من البلاد، وتصدير التكنولوجيات إلى صناعة النفط والغاز.

وفي القطاع المالي، رفعت 5 كيانات من قائمة تجميد الأصول، وهي المصرف الصناعي، ومصرف التسليف الشعبي، وصندوق التوفير، المصرف التعاوني الزراعي. في حين بقيت أموال مصرف سورية المركزي الموجودة خارج سوريا مجمدة.

وفي قطاع النقل، علّق حظر وصول رحلات الشحن التي تشغلها شركات الطيران السورية وجميع الرحلات التي تشغلها خطوط الطيران السوري إلى مطارات الاتحاد الأوروبي.

الرفع الجزئي لعقوبات الاتحاد الأوروبي عن سورية أتى ضمن خارطة طريق مكونة من 6 مراحل، أعدتها الخدمة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وذلك في إطار نهج تدريجي لرفع العقوبات عن سورية، بهدف تحفيز الانتقال السلمي وإعادة الإعمار. لكن التحول في الموقف الأمريكي وإعلان الرئيس دونالد ترامب من الرياض رفع العقوبات الأمريكية، دفع الاتحاد الأوروبي لأخذ خطوات أكثر جدة في

إزالة العقوبات، خاصة وأن التعليق الجزئي لم يكن ذا تأثير ملموس على الواقع السوري، خاصة الاقتصادي منه، مع القيود المفروضة على المصرف المركزي.

وفي 20 مايو 2025، وافقت دول الاتحاد الأوروبي على رفع جميع العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، بعد أن كانت صلاحية تلك العقوبات تنتهي في الأول من حزيران/ يونيو ما لم يتم تجديدها.

ورغم ذلك، سيبقي الاتحاد الأوربي على تدابير تشمل حظر الأسلحة، وتكنولوجيا المراقبة، وتجميد الأصول على الأفراد المرتبطين بالنظام، كما ستستمر القيود المعززة على الصادرات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية، وتجارة المخدرات التي أغرق النظام السوري بها دول المنطقة، والأدوات المستخدمة في قمع الاحتجاجات، والقطع الفنية الأثرية ذات الطابع الثقافي.

في الأسباب الدافعة لرفع العقوبات

يمكن قراءة اتخاذ قرار رفع العقوبات عن سورية، دون مراحل تدريجية، من قبل الرئيس ترامب، برغبته في اتّباع سياسة "حرق المراحل" في العلاقة بين واشنطن والشرق الأوسط، وسط استمرار الحرب على غزة منذ أكتوبر 2023، والسعي إلى فرض رؤيته السياسية للمنطقة بالاتفاق مع جميع الأطراف المعنية.

أما أوروبيًا، لعبت ملفات اللاجئين والاقتصاد والحرب الروسية الأوكرانية دورًا في رفع العقوبات الأوروبية، إذ يبلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في أوروبا 1.3 مليون سوري، وفي حال أصبحت سورية بلدًا آمنًا، يمكن حينها لدول الاتحاد الأوروبي إعادة اللاجئين وفقًا لسياسات وطنية تتعلق بكل بلد من بلدان اللجوء.

اقتصاديًا، تسعى دول أوروبا للحصول على موطئ قدم في الشرق الأوسط لضمان تدفق الطاقة بعد انقطاع شبه تام من روسيا بعد الحرب الأوكرانية، والاستثمار في إعادة الإعمار، بدأ ذلك بتوقيع شركة CMA CGM الفرنسية عقدًا لمدة 30 عاماً لتطوير ميناء اللاذقية.

استثمر ترامب في خطوة أميركية سابقة، وهي لقاء "باربارا ليف" مساعدة وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى، في عهد بايدن، مع أحمد الشرع في دمشق، بعد أقل من أسبوعين على سقوط النظام السابق، وإخطاره بإلغاء المكافأة الأميركية المرصودة لاعتقاله، وبالتالي إزالته من قائمة الإرهاب والمطلوبين دوليًا.

لـم يفـوّت ترامـب الفرصـة لتتصـدر أميركـا مـن جديـد مـوازين التـأثير في سياسـات الشرـق الأوسـط، عطفـا عـلى الموقـف الإيجـابي المبكـر مـن دول الاتحـاد الاوربـي تجـاه سـورية. مـا جعـل الكثـير مـن المـراقبين يـرون أن إعـلان رفـع العقوبـات الأميركيـة هـي خطـوة تعـزز تغـيرات مـوازين القـوى في الشرـق الأوسـط، وعـلى رأسـها تحجـيم دور إيـران وأذرعهـا السياسـية والعسـكرية في المنطقة، لاسيما حزب الله.

إن مـن شـأن رفـع العقوبـات، الـدفع بسياسـة التحـول "الترامبيـة" فـي الشرـق الأوسـط إلى حـيز التنفيذ، من خلال:

1. اسـتكمال اسـتبعاد إيـران مـن أيـة مشـاريع سياسـية أو اقتصـادية فـي المنطقـة، حاليـا ومستقبلا، ما يعني نهاية نفوذها بشكل رسمي، على الأقل من سوريا ولبنان
2. الـدفع باتجـاه توقيـع اتفاقيـة سـلام بـين الحكومـة السـورية و"إسرائيـل". وهـو مـا يمكـن ملاحظتـه بالتصرـيحات المتلاحقـة مـن الطـرفين، وعطفـا عـلى حـديث الناطقـة باسـم البيـت الأبـيض، كـارولين ليفـات، مـن أن ترامـب قـد حـثّ الشرـع عـلى الاعـتراف بإسرائيـل، وهو ما يعني خطوة كبيرة باتجاه التطبيع
3. قيـام الحكومـة السـورية بخطـوات تلـبي المطالـب الأميركيـة باسـتبعاد جميـع العنـاصر المقاتلـة "الإرهابيـة" في سـوريا، سـواء المقـاتلين الأجانـب، الـذين كـانوا ضـمن تشـكيلات الفصـائل الـتي دخلـت إلى دمشـق، أو كـوادر بعـض الفصـائل الفلسـطينية الـتي تتواجـد على الأراضي السورية
4. تكليـف الحكومـة السـورية بمحاربـة فلـول تنظـيم الدولـة "داعـش" ومنـع إمكانيـة ظهـور خلايا جديدة

هـذا وقـد ارتهـن قـرار رفـع العقوبـات المفروضـة مـن قبـل الاتحـاد الأوربـي، بتحقيـق تقـدم ملمـوس في حقـوق الإنسـان في سـورية، وهـو مـا جـاء عـلى لسـان الممثلـة العليـا للشـؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي "كايا كالاس".

خلاصة

شكلت العقوبات الأوروبية أداة ضغط رئيسية ضد نظام الأسد، لكن آثارها الاقتصادية والإنسانية تجاوزت الأهداف السياسية. فقرار الرفع الأخير يعكس مرونة في السياسة الأوروبية، لكن التعافي السوري يبقى مرهونًا بحل المعضلات السياسية والمالية المتراكمة. وكان لسقوط النظام السوري، وتشكيل إدارة انتقالية عملت على ملفات داخلية وخارجية، دور بارز في وقف العقوبات، فضلًا عن دعم دول إقليمية لسورية، وعلى رأسها السعودية وتركيا وقطر. ففي عهد النظام المخلوع، تحولت تلك العقوبات من إجراءات ردع مؤقتة إلى أداة ضغط منهجية تهدف لتغيير النظام، ولا يمكن إنكار الآثار الاقتصادية المدمرة، مع رفض النظام حينها، اتخاذ أية إجراءات من شأنها تخفيف الأعباء على المدنيين في مختلف مناطق السيطرة، حيث ساهمت بانهيار البنية التحتية، وارتفاع معدلات الفقر، وأزمة غذائية حادة، وعاش غالبية السوريين في ظل تلك العقوبات تحت خط الفقر، وعزلة مالية تامة، خاصة من قبل الولايات المتحدة التي اتبعت نهجًا صارمًا في التعامل مع مسألة العقوبات، وسنت تشريعات، أهمها قانون قيصر لحماية المدنيين

ورغم التحول الجذري في الموقف الأوروبي بعد سقوط الأسد في كانون الأول / ديسمبر، والرفع الجزئي، ولاحقًا الكلي للعقوبات الأمريكية والأوروبية عن سورية، ما تزال تأثيرات تلك العقوبات، خاصة فيما يتعلق برجالات النظام السوري في أوروبا، وقانون قيصر في الولايات المتحدة. يضاف لذلك حاجة سوريا لـ 250 مليار دولار لإعادة الإعمار، مع خسائر تقدر بنحو 400 مليار دولار منذ عام 2011، ومخاطر المطالبات المالية الكبيرة لكل من روسيا وإيران والتي قد تصل نحو 50 مليار دولار. كل ما سبق ومفاعيله على الأرض تشكل تحديات قادمة للحكومة السورية للنهوض بالواقع الاقتصادي والخدمي في سورية خلال الأعوام القادمة.